الاستراتيجية الوطنية

المجلس الوطني للسكان
إشراف/ الأمانة العامة

تقرير / شوقي العباسي

القضية السكانية تعد من الأولويات التي تضعها الحكومة في خططها وبرامجها لما لها من أهمية تستدعي تضافر الجهود من اجل وضع حل لهذه القضية التي أصبحت محل اهتمام كثير من الجهات المعنية وعلى رأسها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان كجهة معنية بالتخطيط والمتابعة والتنسيق للأنشطة السكانية.

ويمكن القول بأنه أفضل طريقةللتعامل مع القضية وحلها ومعالجتها هي طريقة الإقناع أولا ثم التأثير ثانيا وتغير الاتجاهات والسلوك والممارسات ثالثا، بمعنى إقناع المجتمع عموما بان بلادنا تشهد مشكلة سكانية حقيقية وأنها تعيش نموا سكانيا مرتفعا وسريعا باتت آثاره السلبية تزيد يوما بعد يوم ويقف حجر عثرة أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ومن ثم تزويد هذا المجتمع بالمعلومات والبيانات والمؤشرات والبيانات العلمية الصحيحة والحقائق الواقعية التي تبذلها بلادنا من مشكلة التزايد السكاني وذلك لا يمكن إن يتم أو يتحقق إلا في ظل وجود إعلام قوي وتوعية سكانية مكثفة يتم فيها استخدام خطاب إعلامي موحد يحمل رسائل سكانية واضحة ومحددة من حيث جوانب تأثيرها ونتائجها علميا وواقعيا وهذا ما يمكن تحقيق من خلال العمل على تنفيذ وتحقيق الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني والتي تكمن أهميتها في أنها تأتي استكمالا لإحدى حلقات التخطيط والبرمجة التي ستساعد على تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها وتوحيد الرؤية والأولويات للعمل في ضوء أهداف وطنية محددة وواضحة تعزز التنسيق والتكامل بين الجهات والمشاريع العاملة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني من خلال وضع برامج وخطط يمكن متابعتها وتقييمها بما يساعد على تطوير هذا العمل وتوسيع آفاقه المستقبلية.

كما إن الإستراتيجية تعتبر رؤية متطورة لأهم الأهداف والإجراءات الكفيلة بتحقيق النهوض بأوضاع الإعلام السكاني ودورة في إيصال الرسالة السكانية إلى كافة شرائح المجتمع وإيجاد وعي لدى الناس بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

أهداف الإستراتيجية:

تسعى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجهات المعنية إلى تنحية الوعي تجاه قضايا السكان لتحويل أهداف الإستراتيجية إلى برامج وخطط عمل قابلة للتحقيق على ارض الواقع ويأتي في مقدمة هذه الأهداف توسيع وترسيخ المعرفة ورفع كفاءة العاملين في مجال التوعية السكانية وبالذات ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وكذلك إيجاد القناعات والاتجاهات والممارسات الايجابية السائدة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وتغيير مواقف وسلوكيات الجمهور المستهدف باستخراج مزيج من تقنيات الاتصال بطريقة تتم بالتكامل والمشاركة وتتضمن الإعلام ، التثقيف ، الاتصال.

وتتضمن الإستراتيجية عددا من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. زيادة حجم الرسائل الإعلامية وتحسين مضمونها .
2. زيادة نسبة المواد الإعلامية .
3. زيادة عدد العاملين المدربين من موصلي الرسالة الإعلامية.
4. رفع معدل التدريب الإعلامي والارتقاء بنوعيته من خلاله .
5. زيادة الدعم الرسمي ومشاركة المجتمع في نشر الوعي السكاني .
6. توفير معلومات كافية عن المعرفة ومواقف وممارسات الجمهور ونشرها واستخدامها.

المجالات الرئيسية للإستراتيجية

ركزت الإستراتيجية على خمس مجالات أساسية يمكن من خلالها تحقيق نهوض ملموس في الوضع الراهن للإعلام السكاني وشملت هذه المجالات على الآتي:

ـ الصحة العامة والصحة الإنجابية : وقد ركزت الإستراتيجية في هذا الإطار على رفع الوعي وتغيير المواقف للوصول إلى سلوك ايجابي سليم ينسجم مع أهداف السياسة الوطنية للسكان وابراز ايجابيات السلوك الايجابي السليم ومخاطر السلوك والممارسات الايجابية والحياتية وغير السليمة ، وكذا تغيير برامج التثقيف والتوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتوسيع نطاق عملها ليشمل المناطق الأقل حظا في الاستفادة من هذه الخدمات.

ـ النوع الاجتماعي: تسعى الإستراتيجية إلى رفع الوعي بما يحقق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في التنمية وحصولها على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم ووصولها إلى مواقع العمل والإنتاج واتخاذ القرار.

ـ النشء والشباب: هدفت الإستراتيجية في هذا المجال إلى توسيع وتعميق الوعي حول قضايا النشء والشباب وضرورة تلبية احتياجاتها وتوعيتهم بحقوقهم الصحية والتعليمية ومشاركتهم في عملية التنمية.

ـ التثقيف السكاني في التعليم النظامي وغير النظامي: حيث تهدف الإستراتيجية في هذا الجانب إلى توسيع وترسيخ المعرفة للقضايا السكانية وبالذات فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتغيير المواقف والاتجاهات والسلوك الإنجابي لكل فئات المجتمع بما يخدم أهداف السياسة الوطنية للسكان.

ـ السكان والتنمية المستدامة : تشمل الغاية العامة للإستراتيجية الوطنية للإعلام في هذا الجانب المساهمة في تكوين بيئة داعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها كمكون أساسي له أولوية ضمن مكونات إستراتيجية التنمية المستدامة وكذا القيام بحملات وطنية إعلامية تهدف إلى إبراز العلاقة وجوانب التنمية المختلفة.

الجزء الأخير للإستراتيجية يتطرق إلى آلية التثقيف والمتابعة والتقييم من خلال لجنة الإعلام والتوعية السكانية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء للعام 2002م وتضم في عضويتها كل الجهات العاملة في مجال التوعية السكانية وإعداد خطط وطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال الخطط القطاعية للجهات ذات العلاقة.

بطالة الشباب في الوطن العربي

كتب / أمين إبراهيم

رغم عدم توفر بيانات دقيقة عن بطالة الشباب في كل البلدان العربية لأسباب علمية خاصة بمفهوم البطالة ومحدداتها ، وأسباب سياسية ترنو إلى تجميل صورة البطالة ، إلا إن هناك بيانات تقريبية حول عدد من البلدان العربية تزيد عن نصفها بقليل ، فضلا عن انه لا يوجد انتظام في السلاسل الزمنية لمتابعة التطور في إشباع حاجة الإنسان إلى العمل على مستوى الدول العربية ككل.

وتوضح البيانات المتاحة التناقض الأول بين بطالة الذكور والإناث حسب المراحل العمرية الداخلية لفئة الشباب حيث تتركز نسبة البطالة بين الشباب في معظم الدول العربية في الفئة العمرية 24-20 عاما حيث تتراوح ما بين 20% الى 45.9% ، يليها الفئة العمرية 29-25 عاما ما بين 3.4 %إلى 39.6 %، ثم الفئة العمرية 19-15 عاما ما بين 13.2% إلى 15.4 %يرتبط هذا ربما باستكمال مراحل التعليم .

ويستثنى من هذا دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي تتراوح نسبة البطالة بها ما بين 1.1% في الكويت ، يليها البحرين 1.8 %، وقطر 2.3% ، والسعودية 4.6 %، وعمان 17.2 %مع وجود تفاوتات واضحة لصالح الذكور ، حيث ترتفع بين الإناث مقارنة بالذكور .

ورغم التوسع في تعليم الإناث، إلا إن ثمة تقاليد مهيمنة لا تزال تدعم قيمة دور المرأة في رعايةشؤون المنزل فضلا عن عقبات في بعض الدول العربية أمام تشغيل الإناث وعوم تساويهن في الأجور مع الذكور الذين يقومون بنفس العمل..فالقطاع الخاص والرسمي بالذات يفكر أكثر من مرة عند تشغيله للإناث خشية التغيب والتمارض كما إن تكاليف الانتقال إلى العمل وغيرها من نفقات المرأة العاملة تجعل بعض الأسر يفضل البطالة الاختيارية للإناث .

وأما التناقض الثاني فيكشف عن نفسه من خلال تركز البطالة ـ حسب محل الإقامة ـ فهي بين شباب الريف أكثر من شباب الحضر في كل من مصر والجزائر وسوريا ، وفي الحضر أكثر من الريف في كل من لبنان والمغرب نتيجة لتدفق هجرات الشباب من الريف ، فالهجرة كما هو معروف انتقائية في اتجاه ذوي الأعمال الأصغر .

وتذهب البحوث المعنية بالبطالة إلى إن من بين أسبابها التباطؤ في النمو الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والوطني مقارنة بالنمو السكاني المتسارع ، وضعف المواءمة بين مخرجات التعليم في مختلف مراحله وبين متطلبات سوق العمل ، نتيجة لانخفاض نوعية التعليم وتراجع الطلب على الأيدي العاملة في بعض الدول غير النفطية نتيجة لهيمنة القطاع الخاص الذي تبني تكنولوجيا رأس المال ، وسعى لتخفيض تكلفة العمل .

وثمة أسباب أخرى فقمت من وضعية البطالة والفقر كالحروب والصراعات الأهلية الطويلة أو عدم الاستقرار السياسي ، إضافة إلى التضخم المفرط وتخفيض العملة وتصدع المؤسسات ، وإغلاق الحدود والحصار مما تسبب في خسائر فادحة في التنمية الاقتصادية ومن ثم استفحال البطالة بين الشباب وأمثلة ذلك العراق والصومال والسودان وفلسطين .

تنامي هجرة العمل الدولية

أمين إبراهيم

أحدثت العولمة تغيرات غير مسبوقة في العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجالات الاتصال ، صاحبها بروز الشركات المتعددة الجنسيات ، وتغير أنماط العمل وأماكنه ، وفي أحجام المشروعات وأهدافها ، ومن أهم المؤشرات حول ابرز التحولات التي شهدتها الهجرة على الصعيد الدولي وبخاصة خلال العشرية الأخيرة ، تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة الدولية وبالأخص تقرير اللجنة الدولية للهجرة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2006م والتقارير السنوية لمنظمة الهجرة الدولية وتقارير منظمات التعاون والتنمية ، بان اتجاه حجم الهجرة للعمل خلال الفترات الأخيرة في تزايد ، كما تتوقع تناميها أيضا خلال الفترات التالية ، حيث تزايد عدد المهاجرين في العالم خلال الفترة ما بين 1990م و 2005م بحوالي 35 مليونا ، وبالتالي فان إجمالي المهاجرين في العالم بلغ حوالي 191 مليون شخص ، واتجه معظم هذه الهجرات الحديثة إلى البلدان المصنعة الغربية ، حيث يهاجر واحد من كل ثلاثة إلى إحدى الدول الأوروبية ، ويوجد واحد من كل أربعة مهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية ، غير انه يلاحظ أن نسبة المهاجرين من مجموع السكان في البلدان الغربية لا تتعدى 11 %، وذلك خلافا للهجرة إلى بعض الدول النامية ، مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تصل الهجرة إليها إلى أكثر من خمسة إضعاف هذه النسبة.

ـ ويتبين أيضا تناقص عدد الدول الرافضة للهجرة إليها ، حيث أن كانت تضع قيودا أمام هجرة العمالة من هذه البلدان.

ـ والظاهرة الأخرى الملفتة للانتباه تراجعت نسبة الدول الراغبة في الحد من الهجرة من 40 %إلى 22% خلال العشرية الأخيرة (1996م و 2005م) ، وتتوقع الاستشرافات المستقبلية كافة تزايد أعداد المهاجرين على نحو عام ، باعتبار تداعيات العولمة وتدعيم الفجوة واستمرارها بين البلدان المصنعة والبلدان النامية بالجنوب ، حيث صاحب العولمة بروز أسواق عمل كوكبية عابرة للجنسيات ، فبعد أن كانت الجنسية من بين أهم محددات استقبال الأيدي العاملة ـ حيث كانت كندا تركز على الرجل الأبيض فقط على سبيل المثال ـ أضحت الهجرة إليها تشمل كل الجنسيات ومن كل القارات ، فوصلت الهجرة إليها من الصين والهند في عام 1999م إلى 30% من إجمالي المهاجرين ، وبعد أن كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة تأتي من 21 بلدا وصلت إلى 41 بلدا ، وزاد اتجاهها نحو العمالة الآسيوية بكثافة واضحة بعد الإنتاج والمعرفة ، والحاجة الملحة إلى عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة والمهارة والقدرة على التحولات في خصائص المهاجرين إلى الدول الغربية في ذلك التنامي المتواصل لهجرة الكفاءات والمتعلمين، حيث ارتفع عدد الذين أكملوا التعليم الجامعي والمولودين خارج بلدان الهجرة من 9.4 مليون عام 1995م إلى 14.7 مليون عام 2000م، وتضاعف عددهم في أوروبا خلال عشرية التسعينات من 2.5 مليون عام 1990م إلى 4.9 مليون عام2000م ، وقد حدث هذا نتيجة لتغيرات كثيفة في تكنولوجيا التعليم الذاتي ، وفي نفس الوقت عالية الأجور وقليلة العدد ، فكان تنامي الإقبال على الكفاءات والسعي المتواصل لجذبها بكل السبل الممكنة.

ـ ويبين التقرير الدولي للهجرة في العام 2005م تبعات هذه الظاهرة من حيث تداعياتها على دول الإرسال النامية ، خاصة تزايد هجرة العاملين من القطاعات الحيوية بها ، مثل قطاعي الصحة والتعليم ، واللذين يمثلان التحديين الرئيسيين لتحقيق التنمية في هذه البلدان ويمثلان أيضا أولوية في أهداف التنمية للألفية ، وفي حين ترفض العديد من البلدان الأوروبية قبول العمالة العادية ، فهي تدعم تطوير القوانين والتشريعات المشجعة للهجرة الانتقائية لصالح الكفاءات والميسرة دخولهم وإقامتهم ببلدان الاستقبال الغربية.

وحدث ـ ربما ـ على نحو صامت تحول هام في خصائص المهاجرين ، حيث تزايدت على نحو ملحوظ هجرة النساء ما بين الستينات والتسعينات من 35 % إلى 48 %من مجموع المهاجرين لتصل عام 2005م إلى 50% ، وزادت نسبتهن من الدول النامية لنحو 105 مليون أسيوية ، يعملن في مجال التمريض والترفية والخدمات الشخصية ، ومعظمهن غير مسجلات في بلدان الاستقبال.

ـ وأخيرا ، يلاحظ تنامي الهجرة الموسمية والهجرة المؤقتة ، حيث تضاعف ـ على سبيل المثال ـ عدد المهاجرين تحت هذا المسمى ثلاث مرات في استراليا ومرتين في ايطاليا وأربع مرات في أمريكا الشمالية خلال الفترة 1991و2000م مقارنة بالفترات السالفة ، وهذه الظاهرة جديرة بالانتباه وبالأخص بالنسبة للدول العربية المرسلة للعمالة ، والتي تواجه سياسات غلق الأبواب من قبل الدول الأوروبية ، حيث قد يمثل هذا النوع من الهجرة إحدى الفرص التي يمكن توظيفها بشكل جيد للتخفيف من استمرار انسداد أفق الهجرة إلى البلدان الأوروبية ، خاصة فيما يتعلق بإمكان إبرام اتفاقيات لهجرة مؤقتة تبدو الأسواق الأوروبية في حاجة إليها ، باعتبار مرونتها في الاستجابة لاحتياجات أسواق العمل المتغيرة ومحدودية مدتها ، كما يمكن أن تساهم هذه الهجرة أيضا في التخفيف من حدة الطلب على الهجرة وخاصة الهجرة غير النظامية للعمالة قليلة المهارة من دول الإرسال العربية ، علما أن قسما من هذه الهجرة المؤقتة يتحول إلى الإقامة الدائمة.

آليات دعم تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان

يرتبط تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان بمدى توفرالوطنية الجوانب المؤسسية من جهة ومن جهة أخرى بالعديد من الإجراءات والقرارات الإدارية والتقنيفية والإعلامية وبتقوية القدرات الوطنية للقيام بعمليات التنفيذ وخاصة التوعية وتحسين نوعية الخدمات واهم الآليات هي إقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها وحدات القطاع الخاص والمنظمات التطوعية والخيرية والأهلية وباقي عناصر المجتمع المدني في مناقشة وترجمة أهداف السياسة الوطنية للسكان إلى برامج تنفيذية ومتابعة تنفيذها ورصد نتائجها وتقويمها وكذا تقوية الالتزام بالسياسة السكانية على كل المستويات.

ـ تشجيع وتكثيف أنشطة الإعلام والاتصال السكاني من اجل رفع الوعي والمعارف والالتزام على جميع المستويات بهدف دفع المخططين وراسمي السياسات والمؤثرين على القرارات الأسرية والتنموية والبيئية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والسليمة لخدمة أغراض التنمية المستدامة وإدماج الاهتمامات السكانية في الخطط التنموية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية ، وكذلك تحفيز ومساعدة الأزواج في الاختيار الواعي لتنظيم خصوبتهم من اجل الوصول إلى موقف جماعي مؤيد للسلوك الإنجابي المسؤول في مجال السكان والتنمية وزيادة مقدرة الأزواج على ممارسة حقهم الأساسي بحرية ومسؤولية تامة.

ماذا نعني بالسياسة السكانية

السياسة السكانية هي جملة من الإجراءات والتداخلات والبرامج التي ترسم وتنفذ بهدف التأثير على الجوانب الكمية والنوعية للسكان ، وقد تكون مثل هذه السياسة علنية أي تحت اسم السياسة السكانية ، كما في الجمهورية اليمنية أو غير معلنة أي تنفذ برامج مختلفة لها أهداف سكانية ولكنها بمسميات مختلفة.

وبشكل عام هناك هدف أساسي لأي سياسة سكانية هو ملائمة الموارد المتاحة الطبيعية والاقتصادية للبلد مع حراك السكان زيادة أو نقصا وبحيث يؤدي ذلك إلى إحداث تنمية مستدامة تحسن من وضع السكان في الحاضر والمستقبل وتحد من الآثار الضارة على الوضع البيئي العام في البلد.

وبالتالي فان مثل هذه السياسة تصمم لكل بلد وفق احتياجاته ومراحل التطور التي يعيشها ، واتجاه حراك السكان والموارد المتاحة والمتجددة ، وهي تعمل على التأثير في عناصر النمو السكاني المتمثلة في الخصوبة البشرية والوفيات والهجرة هذا في المجال الكمي ، أما الجوانب النوعية في السياسة السكانية فهي مرتبطة بالجانب الكمي تؤثر وتتأثر بها ، وتركز على تحسين الوضع التعليمي للسكان بزيادة فرص التعليم وتوسيعه وكذا تحسين الوضع الصحي للسكان خصوصا في الجوانب الأساسية من خلال رفع الوعي لتحسين السلوك الصحي وكذا توفير وتوسيع شبكة دعم الصحة ، كما أن هذه السياسة تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي وتوسيع قاعدة فرص العمل لتشمل اكبر عدد من السكان ذكورا وإناثا وكذا رفع مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع باعتبارها عاملا مهم في التنمية وخاصة التنمية السكانية.

ومن هذا المنطلق فان تنفيذ هذه السياسة السكانية بحاجة إلى برامج توعية وخدمات وتنمية تقوم على قاعدة الشراكة في التنفيذ بين الدولة والمجتمع أفرادا ومنظمات وجمعيات وان يكون هناك مشاركة فاعلة من اجل إحداث تنمية سكانية جيدة كما أن وعي الناس له دور كبير في هذا الموضوع لان بدون وعي الناس وتغير سلوكهم سيكون نجاح التنمية السكانية ضعيفا ، لان تنفيذها ليس عمل جهة محددة ومنفردة وإنما الكل مشارك والكل مسؤول في تنفيذها للوصول إلى نتائج ايجابية وملائمة على مستوى الفرد والمجتمع.

البيئة والسكان

ما من شك أن هناك علاقة متبادلة بين السكان والبيئة المحيطة به ، تتأثر بها وتؤثر فيها ، ففي البدء خلق الله سبحانه وتعالى المحيط البيئي بأكمل صورة ، واستمر التوازن البيئي على كوكبنا بدرجة عالية من الكمال لحقب تاريخية طويلة ، ومع تطور الحاجات الإنسانية وبدء الاستخدام الجائر للمواد الطبيعية بدأت بوادر الخلل في توازن النظام البيئي تظهر للوجود.

لقد تعمقت المشاكل البيئية على كوكبنا مع التطور الحضاري والاقتصادي ، فقد أفرزت كل حقبة حضارية ومرحلة تنموية مشاكل بيئية ذات مديات أوسع وأكثر تنوعا وخطورة من سابقتها حتى وصل التدهور البيئي ذروته مع أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة حاليا ، فالإنسان عموما يستقر وينجذب نحو المناطق ذات الموارد الجيدة التي يمكن استغلالها لأجل خيرة وخير الأجيال اللاحقة ، وان الاستغلال غير العقلاني والجور في استخدام هذه الموارد الجيدة يؤثر سلبا على البيئة وينهكها ، كما وان زيادة السكان في منطقة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذه بدورها تقود إلى الضغط على الموارد المتاحة ويسبب تدهورا في البيئة المحيطة ، كذلك فان نمو السكان يزيد من الحاجة إلى استخدام قوة عمل إضافية وتوفير فرص عمل والتي بدورها تخلق ضغطا جديدا على الموارد الطبيعية إضافة إلى ذلك فان زيادة السكان تعمق من مشاكل الصرف الصحي وتامين مياه صالحه للشرب وزيادة التلوث الصناعي والتلوث الناجم عن وسائط النقل ..الخ ، بمعنى آخر هناك عدد اكبر من السكان الذي ينتجون كميات متزايدة من الملوثات التي تهدد الصحة العامة ، مقابل وجود علاقة سلبية بين السكان ونموه و البيئة المحيطة به وان كان هناك علاقة ايجابية بينهما في بعض الحالات والتي تمثل بالدرجة الأساسية جهود الإنسان في المحافظة على البيئة التي يعيش فيها من التلوث أو العمل على تحسين بيئة متدنية سواء كانت بسبب طبيعي أو نتيجة ممارسات من صنع الإنسان.

وإضافة إلى ذلك فان لحجم السكان ومعدلات نموه تأثيرا في البيئة المحيطة ، كما أن لمستوى السكان الثقافي والتعليمي ومستواهم الاقتصادي اثر كبير على البيئة سلبا وإيجابا ، فالإنسان غير المتعلم وذو مستوي اقتصادي متدني (الفقر) السكانيين في المناطق الحضرية أو الريفية على حد سواء يؤثرون سلبا على البيئة المحيطة ، ففقراء الريف على سبيل المثال يميلون إلى الاستغلال الجائر للأرض المتاحة لهم للحصول على منافع آنية لسد احتياجاتهم الأساسية من خلال الاستغلال الجائر للأرض المتاحة لهم أو قطع الأشجار أو صيد الأنواع النادرة من الحيوانات والطيور ، كما يميل فقراء الريف في حالات أخرى ـ من اجل تأمين الحاجات الأساسية لهم ولعائلاتهم ـ إلى الهجرة للمدن ومنافسة فقراء المدينة على الخدمات الأساسية الموجودة بحد الكفاف ، وبذلك يعيشون في أحياء سكنية تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية معرضين أنفسهم للأمراض الانتقالية والمزمنة التي تقلل إنتاجيتهم وقابليتهم للعمل.

ومن هنا يمكن القول أن أي سياسة تنموية تهدف إلى خلق تنمية شاملة لا بد من أن تستوعب العلاقة المتبادلة بين السكان والبيئة بإبعادها الكمية والنوعية وان تستوعب بشكل كامل لحقيقة أن قابلية الطبيعة لاستلام الملوثات الناجمة بفعل الإنسان محدودة.

أمين إبراهيم

اختتام أنشطة منظمة كير العالمية بحجة

□ حجة/سبأ:

اختتمت أمس بمحافظة حجة مجمل الأنشطة والأعمال التنموية و التوعوية التي نفذتها منظمة (كير) العالمية على مستوى إحدى عشرة مديرية شملت مشروع الأمن الغذائي البالغ تكلفته أربعمائة وتسعة وخمسين ألفا وخمسمائة دولار.

و استهدف المشروع تأسيس ودعم 14 جمعية نسويه وإنشاء 10 خزانات لمياه الشرب، وخمس وعشرين وحدة غاز بالإضافة الى تنفيذ أربعة عشر فصلا دراسيا لمحو الأمية ، و إعادة استصلاح أربعة عشر موقعا من المدرجات الزراعية ، الى جانب إنشاء أربع عشرة حديقة منزلية واثنتي عشر حضيرة دجاج ، وحضيرة أخرى للأغنام.

وفي الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة القى الأخ / محمد عبدالله الحرازي محافظ المحافظة كلمة إشارة فيها الى المساهمة الايجابية للمنظمات الداعمة ، و دورها في مجال تعزيز كثير من الجوانب الخدمية والتنموية .. مشيدا بالنجاحات المتميزة لمنظمة (كير)، التي لمست واقعيا من خلال تركيزها على المشروعات الأسرية والنسوية ، وتمكين الكثير من المجتمعات الريفية للاستفادة من مواردها المحلية وتأمين غذائها ..مهيبا بشركاء المنظمة في القطاعات الرسمية الاستفادة من أهداف و برامج المنظمة ، و دعم أنشطتها و مشروعاتها الخدمية و التنموية، و كذا مساندتها لضمان بقاءها واستدامتها على المدى البعيد.

من جانبه اثنى الدكتور / روجر / المدير الإقليمي للمنظمة على تعاون قيادة المحافظة والسلطة المحلية تجاه أنشطة المنظمة ، وتذليل الصعاب أمام طموحاتها التنموية ، متمنيا ان تستمر تلك الجهود وان تتضاعف لإنجاح مشاريع المنظمة ، و ان تتكفل المجالس المحلية و الجهات ذات العلاقة بالإشراف عليها و تنميتها،و حسن إدارتها... كما القيت الكلمات من قبل الأخ / محمد الشهاري مدير عام مكتب الزراعة والري ، و/ جارث رتشاردز المدير القطري للمنظمة/ والأخ / غالب علي ثابت مدير مشروع الأمن الغذائي بالمحافظة .. تطرقت جميعها الى الاهمية التي تكتسبها الأنشطة التنموية والتوعوية في أوساط المجتمعات الريفية ، وضرورة تحسين أوضاع المرأة الريفية في المجالات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

على الصعيد نفسه زار الأخوان / محافظ المحافظة ومحمد عبدالكريم أبو رأس وكيل المحافظة المساعد ومعهما مسؤولو المنظمة عددا من مشاريع المنظمة النموذجية بمديرية مبين وافتتحوا مشروعات كل من حضيرة الدواجن، والحديقة المنزلية وجمعية الوفاء الخيرية النسوية ووحدة انتاج الغاز الطبيعي بعزلة بني الشومي بنفس المديرية واطلعوا على مكونات ومرافق تلك المشروعات ، ودورها في تلبية احتياجات المستفيدين من سكان تلك المنطقة.